SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مقتل 69 مدنيا بينهم 18 طفلا و4 سيدات، و8 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في كانون الثاني 2022

بداية عام دموية لا تختلف عن الأعوام السابقة

الثلاثاء 1 شباط 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220201

المحتوى

أولاً: خلفية ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الثاني.....4

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين.....5

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني.....7

خامساً: حصيلة أبرز المجازر.....9

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون.....10

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.....11

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر كانون الثاني 2022. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام -2012، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري. ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] .
- القوات الروسية.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.
- قوات سوريا الديمقراطية (حزب الاتحاد الديمقراطي).

2 - جهات أخرى.

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيلكية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية.

فهناك صعوبة بالغة في إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام أو مخلفاتها، وذلك لأننا لم نتمكن في الغالبية العظمى من الحالات من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام، وذلك بسبب أن جميع أطراف النزاع تستخدم هذا النوع من السلاح، وأيضاً بسبب تعدد مناطق السيطرة على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام. ولذلك فنحن لا نُسند الغالبية العظمى من حالات قتل الضحايا بسبب الألغام إلى جهة محددة، ولم تكشف أيٌّ من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام، وقد سجلنا استمرار وقوع ضحايا بسبب الألغام على الرغم من مناشدات الشبكة السورية لحقوق الإنسان المتكررة، والمطالبات العاجلة بضرورة تدخل فرق دولية للمساعدة في الكشف عن أماكن توزع الألغام والضغط على القوى المسيطرة في سوريا لتحديد أماكن انتشارها للتقليل من عدد الإصابات والضحايا المدنيين بسببها.

وكذلك الأمر في حالة التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وهذه تشمل العبوات الناسفة التي يحملها الأفراد أو المركبات، وتتم عملية التفجير بشكل أساسي، إما عبر لاسلكي أو عبر مؤقت زمني، فإنَّ عملية إثبات مسؤولية جهة عن حادثة تفجير عن بعد عملية معقدة جداً، وبحاجة إلى جهود طويلة وإمكانات لوجستية عالية، وكذلك القدرة على زيارة المكان، وكثير من تلك العوامل غير متوفرة بين أيدينا.
أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.
وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا .

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا بمحاولات متعددة لمتابعة الحوادث وما ورَدَ عنها، ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

كما أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.
ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الثاني:

كسابقه من الأعوام، ومع الساعات الأولى من العام الجديد 2022 شنَّت القوات الروسية غارات استهدفت مناطق سكنية، إضافة إلى خيام نازحين غرب محافظة إدلب، وقد تسبَّب القصف في مقتل الطفلة نسرين نعسان النعسان، البالغة من العمر عامَين، ووالدتها فاطمة حسين الويسي، البالغة من العمر 28 عاماً، والطفلة مريم باسل العبود، البالغة من العمر 7 أعوام، إضافة إلى إصابة قرابة 10 مدنيين آخرين بجراح.

استمرت قوات النظام السوري أيضاً في قصفها لمناطق مأهولة بالمدنيين، وتسَّبب قصف بقذائف مدفعية طال قرية كنصفرة بريف إدلب الغربي يوم السبت 8/ كانون الثاني/ 2022؛ في إصابة الطفلة إسلام نجيب حاج علي، البالغة من العمر 6 أعوام، بجروح خطيرة؛ تسبَّبت لاحقاً في وفاتها يوم الأربعاء 12/كانون الثاني/ 2022.

فيما تم توثيق مقتل 48 مدنياً (69 % من حصيلة الضحايا المسجلة في كانون الثاني) على يد جهات أخرى، وقد شهدَ الشهر المنصرم استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، حيث وثقنا مقتل 4 مدنياً بينهم 3 أطفال.

الإثنين 3/ كانون الثاني/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها، في أرضٍ زراعية غرب قرية الشيخ هلال التابعة لمدينة سلمية بريف حماة الشرقي؛ والخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة؛ وقد أدى إلى مقتل الطفل رابح خالد، البالغ من العمر 17 عاماً.

الثلاثاء 25 / كانون الثاني /2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها، في معمل لتصنيع مواد البناء قرب مدينة الباب بريف حلب الشرقي؛ الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة؛ وقد أدى إلى مقتل الطفل عبد الرحمن حمادي، البالغ من العمر 13 عاماً، وإصابة أربعة أطفال آخرين بجراح.

كما استمرت عمليات القتل عبر إطلاق الرصاص من قبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، وذلك في عدة محافظات، وقد سجلنا مقتل 24 مدنياً إثر هذه العمليات.

الاثنين 10 / كانون الثاني /2022 قتل كل من محمد قاسم عودة السبروجي، وهيثم عويضان، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليهما في قرية جلين بريف محافظة درعا الغربي، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري.

يوم الإثنين 17 / كانون الثاني / 2022 اندلع حريق ناجم عن انفجار مدفأة في خيمة في مخيم ابراز للنازحين الواقع في بلدة راجو بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما تسبب في وفاة الطفلتين الشقيقتين لين وانتصار العبد الله، البالغتان من العمر 3 أعوام و4 أعوام (بحسب الترتيب)، وهما من أبناء بلدة تلمنس بريف محافظة إدلب الشرقي، كما أُصيبت والدتهما بحروق.

سجلنا في كانون الثاني مجزرة واحدة، في مدينة عفرين بريف حلب، إثر سقوط صواريخ مجهولة المصدر في شارع راجو وسط المدينة، وقد بلغت حصيلة ضحايا المجزرة 7 مدنياً، بينهم 5 أطفال (3 منهم من عائلة واحدة).

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

استمرت عمليات القتل في سوريا مع بداية عام 2022، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل 69 مدنياً بينهم 18 طفلاً و4 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

<u>تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في كانون الثاني بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:</u>

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):
وثَّقنا مقتل 8 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 1 طفلاً

- القوات الروسية:
وثقنا مقتل 3 مدنياً (سيدة وطفلتان) على يد القوات الروسية.

- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:
سجلنا مقتل 4 مدنياً (2 طفلاً و2 سيدة) على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):
سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 6 مدنياً بينهم 1 سيدة.

باء: جهات أخرى:
وثقنا مقتل 48 مدنياً بينهم 13 طفلاً على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدره: 7 مدنياً بينهم 5 طفلاً
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 4 مدنياً بينهم 3 طفلاً
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 24 مدنياً
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 5 مدنياً
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 7 بينهم 5 طفلاً
- حرس الحدود التركي: 1

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في كانون الثاني على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

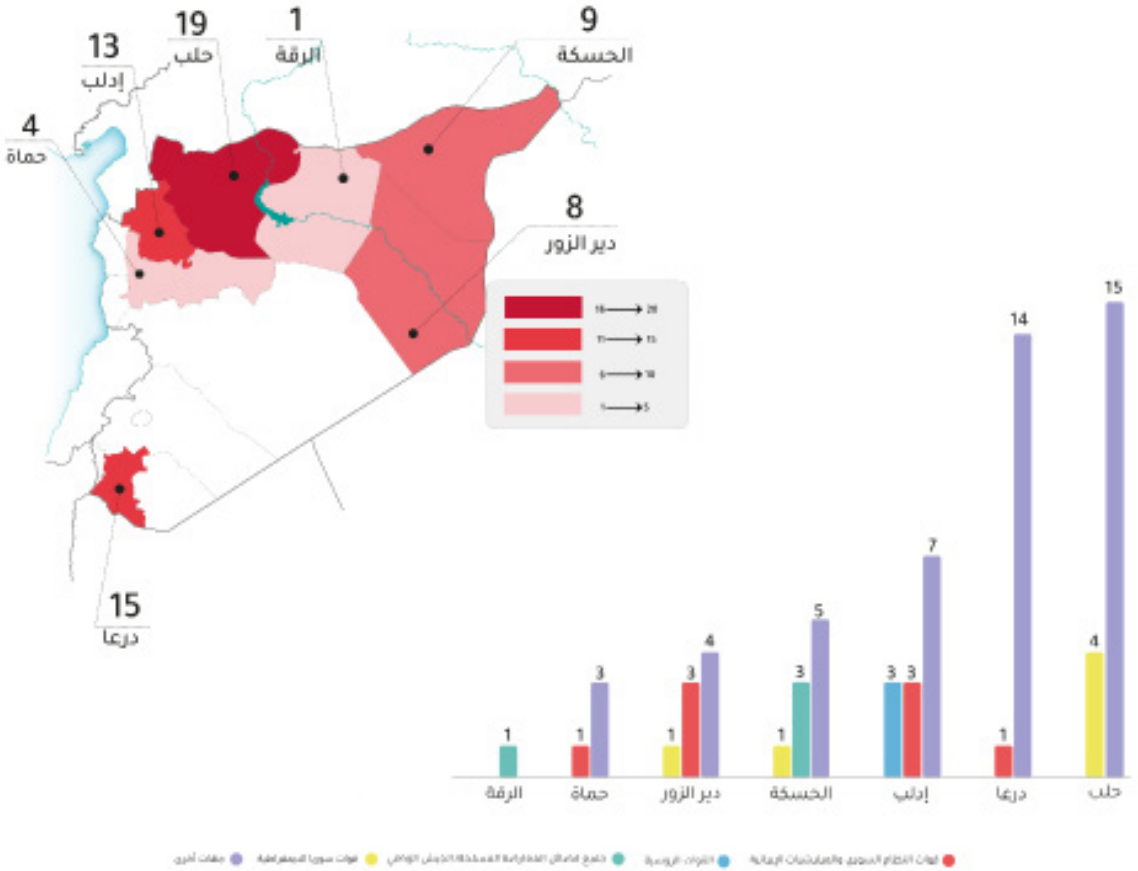

تصدَّرت محافظة حلب بقية المحافظات بقرابة 27 % من حصيلة الضحايا الموثقة في كانون الثاني، تلتها محافظة درعا بقرابة 22 % وقد قتل معظم الضحايا في كل من المحافظتين على يد جهات أخرى. إدلب حلَّت ثالثاً بقرابة 19 % من حصيلة الضحايا، وكان نحو 47 % من حصيلة الضحايا الموثقة في محافظة إدلب على يد قوات الحلف السوري الروسي.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل 8 أشخاص بسبب التعذيب. على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في كانون الثاني بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

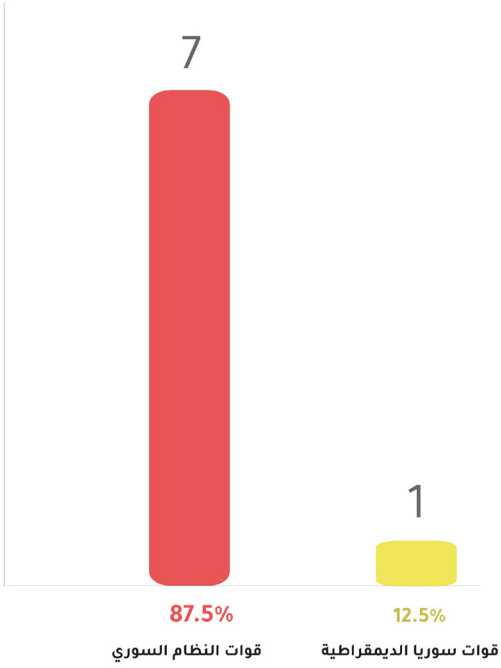

قوات النظام السوري: 7
قوات سوريا الديمقراطية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

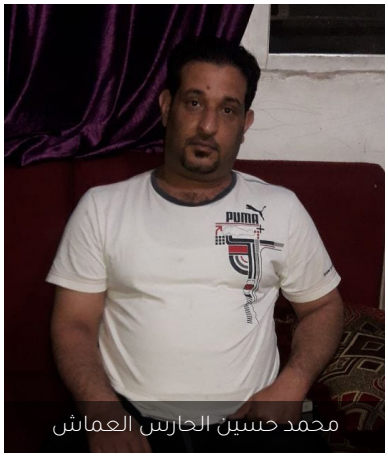
محمد حسين الحارس العماش

محمد حسين الحارس العماش، من أبناء بلدة الباغوز بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلته قوات النظام السوري في أيار 2021، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، وذلك بعد عودته من لبنان، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. السبت 1/ كانون الثاني/ 2022 سلمت قوات النظام السوري جثمانه لذويه بعد وفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

أحمد علي العلي

أحمد علي العلي، من أبناء قرية تل مشحن التابعة لبلدة اليعربية بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية في عام 2019، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المُختفين قسرياً، نظراً لعدم السماح لأحد ولو كان مُحامياً بزيارته أو معرفة مصيره. الإثنين 3/ كانون الثاني/ 2022 أبلغت قوات سوريا الديمقراطية عبر أحد ضباطها ذويه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في محافظة الحسكة، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات أنه كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها.

سمير نعسان السح

سمير نعسان السح، من أبناء قرية لطمين بريف محافظة حماة الشمالي، ويقيم في مخيمات الكرامة للنازحين بريف محافظة إدلب الشمالي، يبلغ من العمر 55 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 12/ تشرين الأول/ 2020، لدى عودته إلى منزله في قرية لطمين بعد سيطرة قوات النظام السوري عليها، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الثلاثاء 4/ كانون الثاني/ 2022 حصل ذووه على معلومات تُشير إلى وفاته في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة وقت اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسلّم جثته لذويه.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل 2 من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى، وقد قتلا برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره.

عبد المفضي أحمد العبد، طبيب- أخصائي جراحة عامة، يبلغ من العمر 37 عاماً، من بلدة الصالحية بريف محافظة دير الزور الشمالي، قضى في 11/ كانون الثاني/ 2022 جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، وذلك بالقرب من مكان عمله في مشفى الكندي في بلدة الطيانة بريف محافظة دير الزور الشرقي، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

باسم محمد محمد، ممرض متطوع مع الهلال الأحمر الكردي، يبلغ من العمر 26 عاماً، من أبناء حي الصالحية بمدينة الحسكة، قضى في 11/ كانون الثاني/ 2022 جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم يعتقد أنهم يتبعون لتنظيم داعش في مخيم الهول بريف محافظة الحسكة الشرقي، والخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ثاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل أي من الكوادر الإعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الثاني مجزرة واحدة، إثرَ قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها. وقتل ضحيتها 7 مدنياً، بينهم 5 طفلاً.

الخميس 20/ كانون الثاني/ 2022 سقطت عدة صواريخ، قصفتها راجمة مجهولة المصدر -تتراوح لدينا الشكوك بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام السوري على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها في ريف حلب الشرقي- سقطت في شارع راجو وسط مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي الغربي، وقد أدت إلى مقتل 7 مدنياً، بينهم 5 أطفال ثلاثة منهم من عائلة واحدة، وإصابة أكثر من 16 آخرين بجراح. ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل، تخضع مدينة عفرين لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

حريق إثر سقوط صواريخ مجهولة المصدر في شارع راجو وسط مدينة عفرين بريف حلب - 20 كانون الثاني 2022

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَبِ الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة -(The Aid Worker Security Database (AWSD تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتف النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- خرقت فصائل في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 .
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق االقانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org